الأنباء
السبت 4 أغسطس 2012

مصادر لـ «الأنباء»: دعوات لمقاطعة إفطار ميقاتي بسبب موافقته

تسليم 14 سورياً إلى النظام وتّر العلاقة داخل الحكومة ومخاوف من تعثر إطلاق المخطوفين اللبنانيين الأحد عشر

فك اعتصام مياومي الكهرباء بعد تسوية قضيتهم (محمود الطويل)

وثّرت قضية تسليم 14 مواطنا سوريا أنهوا محكوميات بمخالفات في لبنان، الى النظام السوري أجواء مجلس الوزراء، وقد أثارها أولا وزير الشؤون الاجتماعية المتابع لقضايا النازحين السوريين وائل أبوفاعور.

وقد تابع الرئيسان ميشال سليمان ونجيب ميقاتي القضية مع المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم، الذي دعي الى القصر الجمهوري والى مقر رئاسة الحكومة، بينما كلف النائب وليد جنبلاط الذي كان أول من أثار هذا الموضوع الوزراء غازي العريضي وعلاءالدين ترو وأبوفاعور الاجتماع بالرئيس ميقاتي قبل جلسة مجلس الوزراء في السراي الكبير ومطالبته بتبيان الحقيقة وما اذا كان المبعدون مرتبطين بالمعارضة السورية.

المصادر المتابعة قالت ان أربعة ممن جرى ترحيلهم، هم من عائلة واحدة هي الحاج محمد.

وأوضح مصدر قضائي ان معاهدة تبادل الموقوفين بين البلدين عام 1951 والتي تحدد الحالات التي يتم بها تبادل الموقوفين تنص على عدم تسليم أي موقوف لبلده، اذا ارتكب جرما إلا بعد محاكمته، وتنفيذ الأحكام التي تصدر بحقه والتي يفترض ان تتضمن ترحيلهم الى بلدهم.

لكن إذا كان الموقوف مطلوبا لبلاده بجرم سياسي، أو ان بلاده في حالة اضطراب أمني فإن تنفيذ قرار الترحيل يصبح خاضعا للاعتبارات الإنسانية.

ويبدو ان مجلس الوزراء انقسم حول هذا الموضوع، فالوزير علي حسن خليل (أمل) رأى ان صلاحيات جهاز الأمن العام ودوره ليسا موضع نقاش، وهناك قوانين يجب الالتزام بها، والأمن العام يمارس دوره حسب الأصول، وهذا ما أكد عليه رئيس الحكومة ووزير الداخلية خلال جلسة مجلس الوزراء، واللذان أكدا أنهما أخذا علما من مدير الأمن العام بقرار الترحيل.

دعوة لمقاطعة إفطار ميقاتي

وفي معلومات لـ «الأنباء» ان موقف ميقاتي هذا من قضية المبعدين السوريين، أثار حفيظة الأوساط السياسية والدينية في بيروت وطرابلس والبقاع خصوصا، حيث نشط معارضون سياسيون من أجل إقناع رجال الدين ورؤساء الجمعيات الدينية بمقاطعة الإفطار الذي أقامه رئيس الحكومة لهم في السراي الكبير أمس.

وقال أحد المفتين في اتصال مع دار الفتوى في بيروت، كيف سنتناول إفطارنا على مائدة من وافق على تسليم مواطنين سوريين الى النظام القاتل في دمشق؟

نائب بيروت عن الجماعة الإسلامية د.عماد الحوت اعتبر تسليم السوريين الأربعة عشر الى نظام بلدهم غير شرعي وغير مقبول، ونخشى ان يؤثر على مفاوضات الإفراج عن اللبنانيين الأحد عشر المختطفين في سورية، والتي بلغت نقطة متقدمة.

وكان يفترض اطلاق هؤلاء الخميس أو أمس الجمعة لكن يبدو ان حظهم العاثر أنبت في طريق حريتهم موضوع ترحيل السوريين الذي أتى في التوقيت الخطأ.

وقد اتخذت قضية السوريين المبعدين أبعادا دولية سريعة، فقد استقبل رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنيورة بحضور نواب 14 آذار ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان ديريك بلامبلي وسفيرة الاتحاد الأوروبي انجلينا اوخارست، حيث تابعا معه قضية ترحيل السوريين. وكانت سفيرتا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي موراكونيللي وأنجلينا أوخارست أصدرتا بياني تنديد بالترحيل، كما ان الناطق بلسان الحكومة الألمانية الموجود في بيروت أكد ضرورة احترام القوانين الدولية باحترام حقوق اللاجئين.

ميقاتي يدعو للتفهم والتفاهم

وفي إفطار دار الأيتام الإسلامية ، لم يتطرق الرئيس نجيب ميقاتي الى موضوع السوريين المبعدين، انما حث اللبنانيين على التعاون في هذه الظروف المشهودة على الحد من خلافاتنا، بالتفهم والتفاهم والانتماء والولاء للوطن.

واضاف: حبذا لو تتلاقى كل الارادات على خفض منسوب الاحتقان السياسي وبتسيير الامور امام السلطات والاجهزة الامنية الموضوعة بحالة استنفار وحصر كل اقتتال ينشأ في نطاقه الضيق، وهذا كله يبدأ بتضافر كل الجهود السياسية لوضع حد للتنافر والبغضاء.

النظام فقد السيطرة على 70٪ من سورية

عضو القوات اللبنانية النائب انطوان زهرة المقيم امنيا خارج لبنان اوضح لاذاعة لبنان الحر امس ان اقامته في الخارج ليست نهائية ولن يستطيع احد ان يهجرني من لبنان بشكل دائم، وقال: هناك اطراف داخلية وخارجية تعرف مرتكبي الاغتيالات، ونحن نعرف الكثير لكنها تبقى مجرد معلومات ولا ترجمة قضائية لها. وحول الجدل القائم بين النائب وليد جنبلاط والامن العام حول تسليم 14 سوريا الى نظام بلدهم، قال زهرة: أؤكد ان النظام السوري الذي فقد السيطرة على 70٪ من الاراضي السورية وعلى جزء لا بأس به من قدرات الدولة، يتمسك بما يتبقى بيده من اوراق ضمنها اتباعه في لبنان الذين يستخدمهم في معركته الاخيرة للدفاع عن نفسه بوجه ثورة الشعب السوري التي ستنهي وجوده في نهاية الامر.

كل معتقل في سورية مقتول

وأسف زهرة لوجود مسؤولين في لبنان يتعاونون مع نظام يقمع شعبه بداعي تطبيق اتفاقيات قائمة، علما ان كل اسير او معتقل في سورية هو اليوم بحكم المقتول والميت، وبالتالي ان تسليم معارضين سوريين ما هو الا تواطؤ مع هذه السلطات على تصفية خصومها، خاصة وقد تبين ان هناك ناشطين سياسيين بين الاشخاص الذين جرى تسليمهم وليس مجرد مرتكبي مخالفات، وهناك آلاف الاجانب المنتهية اقامتهم لم يرحلهم، فلماذا هؤلاء السوريون فقط؟

وعن خطاب نصرالله وعودته الى الاستراتيجية التحريرية، قال زهرة: لو عدنا الى تصريحات المسؤولين الايرانيين لتبين لنا ان سلاحه غير لبناني وليس هدفه مصلحة لبنان، وعندما تعلن ايران ان النظام السوري يجب الا يسقط وان لديه احتياطا ضخما هو المقاومات في لبنان وفلسطين وسمى حزب الله بالاسم، ثم يحكي عن مشاركة حزب الله بالمعارك، وعن ضحايا تسقط وتدفن سرا، ندرك ان هذه الدويلة لن نصل معها الى حل الا بتسليم سلاحها للدولة، لأنه لم يعد سلاحا لبنانيا.

حمادة: نصرالله يناقض سليمان

بدوره، تطرق النائب مروان حمادة الى كلام السيد حسن نصرالله عن استراتيجية دفاعية واخرى هجومية، وقال انه اراد ان يتعاطى مع الجيش وفق مبدأ ما لي يبقى لي وحدي، وما للجيش لي وللجيش، مشيرا الى ان نصرالله حافظ على سلاحه وعلى حرية قراره، وهذا يعني انه يستطيع البدء بحرب من دون العودة الى الجيش اللبناني، وبالتالي ان هذا المنطق غير مقبول ولا يؤسس لحوار جدي، لافتا الى ان ما قاله نصرالله يناقض ما يقوله رئيس الجمهورية ويعتبر بمنزلة رد عليه، فالرئيس سليمان يحاول جمع القدرات الدفاعية تحت سلطة الدولة والجيش، لكن ما طرحه نصرالله يبقي على القدرات التسليحية في يد حزب الله، وكلامه لا يختلف عن كلام النائب محمد رعد.

حل أزمة مياومي الكهرباء

في غضون ذلك، انجز الاتفاق على حل لقضية مياومي كهرباء لبنان المعتصمين في مقر المؤسسة منذ 97 يوما وخرج الى الضوء اتفاق من صفحة واحدة وقعه كل من المعاون السياسي للامين العام لحزب الله حسين خليل ووزير الصحة علي حسن خليل عن حركة امل ووزير الطاقة جبران باسيل عن التيار الوطني الحر. وتضمن الحل الذي يحافظ على مصالح الجميع حصول المياومين على حقوقهم وان يحق للجميع المشاركة في المباريات دون استثناء باشراف مجلس الخدمة المدنية، ولهم حق التعاقد مع الشركات الخاصة.

وتجددت اعمال قطع الطرق باطارات المطاط المشتعلة في بيروت امس احتجاجا على الانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي، وشمل القطع شوارع فردان وكورنيش المزرعة ومنطقة البربير.

وتعليقا على الانقطاع التام للكهرباء عن بيروت، قال نائب المدينة محمد قباني ان ذلك مردود الى الحقد على العاصمة من جانب الوزير باسيل ومن يمثل عبر تعميم العتمة.

● بيروت ـ عمر حبنجر

ترّو: الحوار من أجل تخفيف الانقسام ومنع انفجار الأوضاع

شدد وزير المهجرين علاء الدين ترو على «ان الحوار هو من اجل التخفيف من حدة الانقسامات السياسية التي يعيشها لبنان منذ فترة طويلة، ولمنع انفجار الأوضاع الى ما هو أسوأ»، معتبرا «ان سياسة النأي بالنفس هي سياسة حكيمة، اتفق عليها في لبنان ويمارسها الجميع»، مؤكدا «انه لا مصلحة لأحد بنقل الصراع في سورية الى لبنان».

كلام ترو جاء خلال تمثيله النائب وليد جنبلاط في حفل افطار هيئة الخدمات الاجتماعية في اقليم الخروب فقال: «نعم هناك انقسام سياسي كبير وحاد في البلد، ولا أحد ينكر هذا، ويعيشه لبنان منذ فترة طويلة، ولهذا السبب حصلت جلسات الحوار برئاسة الرئيس نبيه بري في مجلس النواب، واليوم يقوده رئيس الجمهورية من اجل التخفيف من حدة الانقسامات ولمنع انفجار الأوضاع وتدهورها الى ما هو أسوأ، بعضهم عطل الحوار من أجل شهود الزور، والبعض الآخر عطله من أجل السلاح والمحكمة، نحن وبغض النظر عن موقف هذا وذاك، نشدد على ضرورة استمرار الحوار على الرغم من الانقسامات والخلافات الحادة، ورغم التباين في وجهات النظر، لأنه ما من سبيل آخر للوصول الى قواسم مشتركة ومعالجة قضايانا الا بطاولة الحوار».

وأضاف «لا أحد في لبنان يستطيع ان يقول انني لا اريد محاورة شريكي في الوطن وخصمي في السياسة، فهذا مستحيل، لذلك نتمنى ان تنعقد جلسة الحوار المقبلة التي دعا اليها رئيس الجمهورية في بيت الدين بعد تذليل الصعوبات التي اعترض عليها فريق سياسي، منها داتا الاتصالات وغيرها من المواضيع، لأن الاستراتيجية الدفاعية موجودة أصلا على طاولة الحوار، فلا أحد ينكر ان هذه الاستراتيجية ستبحث وسيحين وقتها من أجل اقرارها وسيحين وقت السلاح عندما تستقر الأوضاع في لبنان والمنطقة وسيكون هذا السلاح في كنف الدولة اللبنانية ولا أحد غيرها.

● بيروت ـ أحمد منصور

أخبار وأسرار لبنانية

● **14 آذار تضع رؤية جديدة للمرحلة**: بدأت قوى 14 آذار اجتماعات منفصلة لتقويم أدائها في المرحلة الماضية لمعالجة الأخطاء التي أدت الى بعض الإخفاقات في تحقيق مشروعها السيادي للدولة.
وأشارت مصادر هذه القوى الى أن الهدف من ذلك هو وضع رؤية جديدة لتحركها في المرحلة المقبلة وتوحيد الرؤى والتوجهات حول التطورات الإقليمية ولاسيما على صعيد الأزمة السورية ومستقبل المنطقة، كما بالنسبة للاستحقاقات الدستورية المقبلة وفي طليعتها الانتخابات النيابية.

● **سياسيو 14 آذار في الخارج**: انتقل عدد من السياسيين من قوى 14 آذار الى باريس واسطنبول خلال هذه الفترة بناء على نصيحة من جهات أمنية.

● الأسد يسأل عن الحوار اللبناني: ينقل أحد السياسيين عن مسؤول سياسي أن الرئيس بشار الأسد اتصل به ليسأله عن الأوضاع في لبنان وعن مصير الحوار وأسباب تعثره، داعيا الى العمل على استئناف الحوار بين اللبنانيين. واكتفى المسؤول بالتعليق: هل الأزمة عندنا؟

● **جولة عربية**: يقترح الوزير وائل أبو فاعور إمكان تشكيل وفد وزاري للقيام بجولة عربية هدفها دعم لبنان في هذه المرحلة ليتمكن من تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين السوريين الذين تضاعف عددهم. ومعلوم أن الرقم شبه النهائي لعدد النازحين السوريين الى لبنان زاد عن 34 ألف عائلة، استنادا الى تقرير أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جاء فيه أن نحو 6 آلاف شخص سجلوا لدى المفوضية منذ نهاية شهر يونيو الماضي.

● **أزمة لاسا**: ينتظر وزير الداخلية والبلديات مروان شربل جواب الرابطة المارونية على تصور الحل الذي وضعه المجلس الشيعي لأزمة لاسا ليستأنف اتخاذ خطوات الحل النهائي للأزمة.\

● **التشكيلات الديبلوماسية مكانك راوح**: يبدو أن التشكيلات الديبلوماسية دخلت من جديد في نفق الانتظار.
وعوضا عن أن يرسل وزير الخارجية عدنان منصور مشروع التشكيلات الى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في صيغته النهائية تمهيدا لإحالته على مجلس الوزراء لدرسه وإقراره، تريث الوزير مرة جديدة بعدما برزت عقبات مستجدة جعلت من المتعذر طرح التشكيلات على مجلس الوزراء. وفي آخر المعلومات أن «عقبة» درزية برزت أمام المشروع المقترح نقلها وزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور الى زميله الوزير منصور باسم النائب وليد جنبلاط، تستند الى ضرورة تسلم سفير درزي سفارة كبيرة أسوة بالسفارات التي أسندت الى سفراء من طوائف أخرى، علما أن الحصة الدرزية الأبرز التي يطالب بها جنبلاط هي السفارة اللبنانية في موسكو، إضافة الى سفارة أخرى في دولة خليجية أو أوروبية.
ولاتزال عقدة السفير اللبناني في دولة الإمارات العربية المتحدة ماثلة بعد تحفظ إماراتي على اسم وطائفة السفير المقترح، وإصرار الرئيس نبيه بري على عدم تبديله.

كلينتون من جوبا: مصيرا السودان وجنوبه مترابطان

جوبا ـ أ.ف.ب: دعت وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون امس في أول زيارة لها إلى جوبا منذ الاستقلال، جنوب السودان والسودان إلى القبول بـ «تسويات» لحل الخلافات التي توتر العلاقات بينهما منذ تقسيم السودان وأدت بهما الى شفير الحرب. وقالت كلينتون أمام صحافيين بعد لقائها الرئيس سيلفا كير ووزير خارجيته نيال دنغ نيال «من الملح ان يبذل جنوب السودان والسودان أقصى الجهود وان يتوصلا في أقرب فرصة الى اتفاقات حول كل المسائل العالقة»، مضيفة ان مصيري البلدين المجاورين «مترابطان».
وأضافت «على البلدين التوصل الى تسوية لحل الخلافات العالقة بينهما»، في إشارة الى الخلافات التي لم تتم تسويتها في اتفاق السلام الموقع في العام 2005 بين الخرطوم وجوبا والذي أدى الى استقلال جنوب السودان في 9 يوليو 2011.
ومضت تقول «مع ان جنوب السودان والسودان باتا دولتين منفصلتين إلا ان مصيرهما مرتبط بشكل وثيق، ووعود الازدهار ترتكز الى آفاق السلام». ووصلت كلينتون صباح امس الى جنوب السودان في زيارة قصيرة ضمن جولة في أفريقيا ستشمل 7 دول. إلى ذلك، أعلنت منظمة العفو الدولية امس الأول ان 8 على الأقل من المتظاهرين الذين قتلوا الثلاثاء خلال احتجاجات على غلاء الأسعار في نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور سقطوا بالرصاص، مشيرة الى ان العدد الكلي للقتلى هو 10 غالبيتهم من طلبة المرحلة الثانوية.
وقالت المنظمة ومقرها لندن في بيان ان «الطاقم الطبي في مستشفى نيالا أخبر منظمة العفو الدولية ان الإصابات التي عاينها على الجثث الـ 8 مماثلة لتلك التي تحدثها رصاصات بنادق رشاشة من عيار 5,56 ملم و7,62 ملم».
وشهدت نيالا عاصمة إقليم جنوب دارفور الثلاثاء تظاهرة كبيرة احتجاجا على ارتفاع الأسعار قتل خلالها 12 شخصا بحسب ناشطين.
واتهمت مجموعة ناشطين تطلق على نفسها اسم «السودان.. التغيير الآن» الشرطة بإطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين، إلا ان الشرطة لم تقدم أسبابا لحالات الوفيات، ولكنها قالت انها استخدمت الحد الأدنى من القوة للسيطرة على الأوضاع بعد ان أحرق المتظاهرون محطة للوقود ومركزا للشرطة.

منظمة التعاون الإسلامي تعقد اجتماعاً استثنائياً غداً لبحث قضيتهم

باعشير يهدد من سجنه الإندونيسي بورما «بالدمار» إذا لم توقف العنف ضد مسلميها

أندونيسيون يتظاهرون تضامنا مع مسلمي الروهينجيا أمام سفارة ميانمار (ا.ب)

عواصم – وكالات: هدد رجل الدين الاندونيسي ابو بكر باعشير ميانمار (بورما سابقا) «بالدمار» اذا لم توقف «افعالها الشيطانية» ضد اقلية الروهينجيا المسلمة في هذا البلد، في رسالة نشرت امس على موقع الكتروني محلي.
وقال باعشير في الرسالة المؤرخة في 22 يوليو والموجهة الى الرئيس البورمي ثين سين من سجنه في اندونيسيا «سمعنا صراخ المسلمين في بلدكم بسبب اعمالكم الشيطانية التي تهدف الى طردهم من بيوتهم وقتلهم».
ويمضي باعشير الذي يعد الزعيم الروحي للاسلاميين المتشددين في اندونيسيا، عقوبة بالسجن 15 عاما لتمويله انشاء خلية لتنظيم القاعدة في جزيرة سومطرة. وقال في رسالته «اذا لم توقفوا افعالكم واذا تجاهلتم هذا النداء (...) فيمكننا تدميركم انتم وشعبكم». ونشرت الرسالة على موقع فواسلام.كوم الاندونيسي. وقد اكدت صحتها جماعة انصار التوحيد الحركة الاسلامية التي اسسها باعشير في 2008 وادرجتها الولايات المتحدة على لائحة المنظمات الارهابية. وقال هادي الناطق باسم هذه الجماعة لوكالة فرانس برس ان الرسالة ارسلت الاثنين الماضي الى سفارة بورما في جاكرتا. لكن تعذر الاتصال بالسفارة للحصول على تعليق. في السياق ذاته، تعتزم الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي عقد اجتماع استثنائي للجنة التنفيذية على مستوى المندوبين في مقرها بجدة غدا، وذلك لبحث قضية مسلمي ميانمار. وقال الأمين العام للمنظمة أكمل الدين إحسان أوغلو في تصريحات امس إن الاجتماع سيسلط الضوء على قضية مسلمي ميانمار، ووضع تصور واضح للأوضاع فيها، بالإضافة إلى الطرق اللازمة لإيصال المساعدات، وتحديد حجم الاحتياجات التي تستطيع المنظمة أن توفر متطلباتها. وأوضح أنه سيشارك في الاجتماع الرئيس العام لاتحاد آراكان روهينجيا وقار الدين، والذي تأسس في مايو 2011 بمقر المنظمة ليجمع تحت مظلته 25 منظمة غير حكومية، وجمعية تمثل أقلية الروهينغيا.
وأكد أن المنظمة ستواصل تعاونها الوثيق مع المجتمع الدولي من أجل الوصول إلى صيغة حل لقضية مسلمي ميانمار، مشيرا إلى أن المنظمة بادرت كأول جهة في العالم الى تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرض لها أقلية الروهينجيا في ميانمار.

الحكم بسجن رئيس منغوليا السابق 4 سنوات بتهمة الفساد

أولان باتور ـ أ.ش.أ: حكمت محكمة منغولية بسجن الرئيس المنغولي السابق نامبارين انخبايار 4 سنوات ومصادرة ممتلكات تبلغ قيمتها نحو 19 ألف دولار وذلك بعد أن وجد مذنبا في تهم تتعلق بالفساد. وذكرت وكالة أنباء إيتار تاس الروسية امس أن المحكمة أصدرت قرارا بإدانة الرئيس السابق للبلاد وحكم عليه مبدئيا بالسجن لمدة سبع سنوات، لكنها خفضت الحكم في وقت لاحق ليصبح اربع سنوات فقط.
كما أدانت المحكمة أيضا أربعة أعضاء سابقين في حكومة البلاد ورجل أعمال بتهمة الفساد جنبا إلى جنب مع الرئيس السابق وإساءة استعمال السلطة، خلال فترة رئاسة انخبايار التي استمرت منذ انتخابه عام 2005 حتى عام 2009. وقال انخبايار «ان نتائج هذه المحاكمة تظهر ما إذا كانت منغوليا دولة ديموقراطية حقيقية من عدمه لقد شوه الادعاء الوقائع الحقيقية من أجل مقاضاتي لأسباب سياسية، انها تمثل العصور القديمة، أنا لست خائفا من أي شخص، وسأناضل من أجل العدالة ومنغوليا جديدة».
وقد نظم انصار الرئيس المنغولي السابق من حزب الشعب الثوري المنغولي الذي يتزعمه، احتجاجا على قرار المحكمة، ولم تحدث أي اشتباكات مع الشرطة.
يشار إلى أنه امام محامي الرئيس المنغولي السابق 14 يوما لتقديم استئناف.

..وسنة لرئيس وزراء فيجي لإدانته بـ 9 تهم

ولينغتون ـ د.ب.أ: صدر حكم بالسجن لمدة عام أمس على لايسينيا كاراسي آخر رئيس وزراء منتخب لفيجي والذي أطيح به في انقلاب عسكري قبل ستة أعوام، وذلك على خلفية تهم فساد، بحسب ما ذكره موقع «فيجي فيلدج» الإخباري الإلكتروني من العاصمة صوفا. وكان القائد العسكري للبلاد فوريكي باينيماراما أطاح بكاراسي (71 عاما) في ديسمبر 2006، بعدما كان عينه قبل ذلك بـ 6 أعوام رئيسا لحكومة تسيير أعمال عقب إعلان الأحكام العرفية بعد انقلاب قام به قوميون عرقيون من سكان فيجي الأصليين. وفاز كاراسي في الانتخابات العامة عام 2001 ثم في 2006، ولكن باينيماراما اتهمه بالفساد وإثارة الاضطرابات العرقية بتفضيله سكان فيجي الأصليين على حساب الأقلية الهندية.
وخلص القاضي بريانثا فيرناندو إلى إدانة رئيس الوزراء السابق بست تهم تتعلق بسوء استغلال السلطة و3 تهم فساد، يتردد أنها حدثت بين عامي 1992 و2000 عندما كان كاراسي المصرفي السابق مديرا لشركة «هولدينغز ليميتد» في فيجي وعضوا في مجلس شؤون فيجي، ومستشارا لمجلس الرؤساء آنذاك وهو هيئة ذات نفوذ لسكان فيجي الأصليين. وأيد القاضي حكما صدر بإجماع آراء 3 مستشارين يوم الاثنين، حيث جرى الإفراج عن كاراسي بكفالة لحين تقرير العقوبة بحقه.
واستعان النظام العسكري بالقاضي فيرناندو، من سريلانكا، في المحكمة العليا بعدما رفض قضاة نيوزيلندا واستراليا ـ الذين من المعتاد أن يشاركوا في النظام القضائي بالجزيرة ـ المنصب قائلين إن المحاكم لا تتمتع بالاستقلالية.
وفرضت منظمات دولية، وبينها الاتحاد الأوروبي والكومنولث البريطاني ومنتدى جزر المحيط الهادئ، عقوبات على فيجي احتجاجا على انقلاب باينيماراما.